الفهرس

الدراسة الأولى: 20

مساهمة أحكام الإجراءات الجماعية في النهوض بالمؤسّسة عند تعثّرها

منصف الكشو

المبحث الأول: الإجراءات التي تساهم في النهوض بالمؤسّسة 20
الفرع الأول: الإحاطة المبكرة بالمؤسّسة: تدعيم الإشعار 20
الفقرة الأولى: توسيع قائمة الأشخاص المكلفة بالإشعار 20
أولا: بخصوص الأطراف التي توجد داخل المؤسّسة 20
1ـ شخص المسيّر 20
2 ـ الشريك أو الشركاء 21
3 ـ المؤاخذة الجزائيّة 21
ثانيا: بخصوص الهياكل الخارجية للمؤسّسة 22
الفقرة الثانية: ضبط معايير الإشعار وإجراءاته 23
الفقرة الثالثة: تدعيم صلاحيات رئيس المحكمة 24
الفرع الثاني: مزيد تفعيل التسوية الرضائيّة 25
الفقرة الأولى: مزيد تأطير نظام التسوية الرضائيّة 25
أولا: التأكيد على الصيغة التعاقدية للتسوية الرضائيّة 25
ثانيا: التأكيد على دور المحكمة في التسوية الرضائيّة..... 26
ثالثا: التقليص من الإجراءات والاجال في إطار التّسوية الرضائيّة 27
الفقرة الثانية: إحداث مؤسّسة المُصالح 28
المبحث الثاني: الوسائل الموضوعية المتاحة للنهوض بالمؤسّسة 29

الفرع الأول: مزيد تفعيل دور مختلف المتدخلين 31
الفقرة الأولى: تفعيل دور الدائنين 31
الفقرة الثانية: مزيد تفعيل دور المدين 33
الفقرة الثالثة: تفعيل دور المتصرّف القضائي 34
الفقرة الرابعة: تفعيل دور المحكمة 34
الفرع الثاني: إحكام وسائل النهوض بالمؤسّسة 36
الفقرة الأولى: إختصار الإجراءات والآجال 36
أولا: فتح المنافذ بين إجراءات الانقاذ واجراءات التفليس 36
ثانيا: تحديد فترة المراقبة 36
الفقرة الثانية: تعداد وسائل النهوض بالمؤسّسة 37
أولا: على مستوى برامج الإنقاذ 38
ثانيا: على مستوى وسائل النهوض بالمؤسسة 40

الدراسة الثانية: 43

قراءة في مشروع قانون الإجراءات الجماعية

محمد القسنطيني والبشير بن مبروك

مقدمة: 43
الجزءالأول: المآخذ 45
الفقرة الأولى: التذبذب 45
الفقرة الثانية: المحدودية 46
الفقرة الثالثة: التطرّف 47
الجزء الثاني: المقترحات 48
الفقرة الأولى: فيما يتعلق بعنوان القانون 49
الفقرة الثانية: فيما يتعلق بالهياكل 49
الفقرة الثالثة: فيما يتعلق بالشكل 50
الفقرة الرابعة: فيما يتعلق بالأصل 51

الدراسة الثالثة: 53

مسؤولية مؤسسات القرض
في القانون المتعلق بالإجراءات الجماعية

فاطمة شبشوب

المقدمة : 53
الجزء الأول: تكريس مسؤولية مؤسسات القرض عن الإقراض المفرط في
إطار الإجراءات الجماعية..... 56
1 ـ أسس تكريس مسؤولية مؤسّسات القرض عن الإقراض المفرط 56
2 ـ صور إثارة مسؤولية مؤسّسات القرض عن الإقراض المفرط حسب
الفصل 588 58
الجزء الثاني: تضييق نطاق مؤسّسات القرض عن الاقراض المفرط 60
1ـ التضييق في مسؤولية مؤسّسة القرض من خلال التشدّد في تقدير خطئها 61
2 ـ التضييق في نطاق مسؤولية مؤسّسات القرض من خلال إقصاء دعوى
الكفيل 63

الدراسة الرابعة: 65

دور القاضي في إنقاذ المؤسّسة

وليد بن جديدية

المبحث الأول: دور القاضي في الوقاية 67
الفقرة الأولى: دور القاضي في مرحلة الإشعار ببوادر الصعوبات
الاقتصادية..... 67
أ-إستدعاء المسيّر 68
ب-إفتتاح إجراءات التسوية 69
الفقرة الثانية: دور القاضي في مرحلة التسوية الرضائية 71
أ- دور القاضي عند إفتتاح إجراءات التسوية الرضائية 71
ب- دور القاضي في سير إجراءات التسوية الرضائية 74

ج- دور القاضي في فسخ إتفاق التسوية الرضائية 76
المبحث الثاني: دور القاضي في العلاج 78
الفقرة الأولى: إتخاذ الإجراءات الحمائية والتحفظية..... 78
أ-إتخاذ الإجراءات الحمائية 78
ب-إتخاذ الإجراءات التحفظية 86
الفقرة الثانية: إقرار العلاج المناسب 89
أ-إعتماد برنامج إنقاذ بمواصلة المؤسّسة لنشاطها بنفسها 89
ب-كراء المؤسّسة أو إعطاؤها للغير في إطار وكالة حرّة 92
ج-إحالة المؤسّسة 93

الدراسة الخامسة: 95

وضعية الدائن في إطار التفليس بين الاليات القانونية المكرسة والمستحدثة

محمد بن حميدة

مقدمة: 95
الجزء الأول: الآليات القانونية المكرّسة 96
الفقرة الأولى: دعوى سدّ العجز 97
1ـ الشروط القانونية لقيام دعوى سدّ العجز..... 98
أ-الشروط الإجرائية: أطراف الدعوى 98
ب-الشروط الموضوعية 99
2 ـ التفصّي من المسؤولية ودحض قرينة الخطأ.....101
3 ـ الاثار المترتبة عن دعوى سدّ العجز.....101
أ- إلزام المسيّر بتحمّل ديون الشركة كليّا أو جزئيّا.....102
ب-تحجير المسيّر من مباشرة تسيير الشركات أو مباشرة نشاط تجاري لمدّة محدّدة 102
الفقرة الثانية: دعوى سحب الفلسة.....103

1 ـ شروط دعوى سحب الفلسة على شخص المسيّر أو الشريك.....104
الجزء الثاني: الآليات المستحدثة 109
الفقرة الأولى: مسؤولية مؤسّسة القرض عن الإقراض المفرط 109
1ـ الإقراض مع العلم بتوقّف المؤسّسة عن الدفع 110
2 ـ الإقراض مع العلم بأنّ القرض فيه تعكير لوضعيّة المؤسّسة 111
الفقرة الثانية: مسؤولية أمناء الفلسة تجاه الدائنين.....112

الدراسة السادسة: 20

الطعون في قانون الإجراءات الجماعية

التوفيق شبشوب

مقدمة 115
الجزء الأول: الطعن بالإعتراض في القرارات القضائية الفردية.....119
القسم الأول: الطعن بالإعتراض في القرارات الصادرة عن رئيس
المحكمة 119
1 ـ قرارات رئيس المحكمة القابلة للطعن بالإعتراض 119
2 ـ النظام القانوني للطعن بالإعتراض في القرارات التي تصدر عن رئيس
المحكمة 121
القسم الثاني: الطعن بالإعتراض ضدّ قرارات القاضي المراقب والقاضي
المنتدب.....122
1ـ القرارات المعنيّة بالطعن 122
2ـ النظام القانوني للطعن بالإعتراض ضدّ قرارات القاضي المراقب والقاضي
المنتدب.....122
أ-أجل الطعن بالإعتراض 123
ب-شكليات الإعتراض 123
ت-آثار الطعن بالإعتراض 123

الجزء الثاني: الطعن بالاستئناف في الأحكام الصّادرة عن الهيئات القضائية الجماعية 124
القسم الأول: الأحكام القابلة للطعن بالاستئناف في مادّة الإجراءات الجماعية 124
-1الطعن بالاستئناف في الأحكام القاضية في أصل النزاع 125
-2الطعن بالاستئناف ضدّ الأحكام الصّادرة بمناسبة إجراءات الإنقاذ أو إجراءات التفليس.....127
القسم الثاني: النظام القانوني لإجراءات الطعن بالاستئناف 128
1 ـ الإجراءات الخاصّة بإستئناف الأحكام الصّادرة في مادّة التسوية القضائية والتفليس 128
2 ـ الإجراءات الخاصّة بإستئناف الأحكام الصّادرة بمناسبة إجراءات التسوية القضائية وإجراءات التفليس 129
3 ـ الإجراءات المشتركة بين جميع الأحكام.....130

الملاحق: فقه القضاء
قرارات إستئنافية وتعقيبية

* مناشير البنك المركزي - قوّة ملزمة : حكم إستئنافي صادر عن محكمة الاستئناف بصفاقس بتاريخ 08/ 05/ 2017 تحت عدد 68417 135
* إنقاذ المؤسّسة-الأطراف المعنيّة بالإنقاذ-الكفلاء- مدى إنتفاعهم بالإجراءات: قرار تعقيبي عدد 76660.2012 مؤرّخ في 11/ 12/ 2012 148
* الكفيل في المادّة التجارية-الكفيل في المادّة المدنية-نظام خاص-إنطباق أحكام الإنقاذ على الكفيل ومنها أساسا عدم إنتفاعه صراحة بما ينتفع به المدين الأصلي: قرار تعقيبي عدد 77157/ 2012.77129 مؤرّخ في 23/ 01/ 2014 159

* إخراج الشريك من الشركة – من العناصر الأساسية لوجود الشركة وإستمرارها نيّة الإشتراك–فسخ الشركة إذا فُقدت نيّة الإشتراك– الحق الممنوح للشريك في ممارسة أعمال المراقبة – تعسّف في إستعمال هذا الحق – التعسّف مصدر للنزاع وتعطيل لمسيرة الشركة ينتهي بها إلى الخراب: قرار إستئنافي صادر عن محكمة الاستئناف بصفاقس تحت عدد 65583 بتاريخ 09/ 01/ 2017 172
* مسؤولية مؤسّسات القرض – هذه المؤسّسات ملزمة بتوخّي الحذر في خصوص القروض التي تسندها لحرفائها–مؤسّسة القرض عُرضة للمساءلة متى ثبت أنها أسندت حريفها قروضا لا تتلاءم مع حاجيّاته وأثقلت أعباءه المالية: قرار صادر عن محكمة الاستئناف بصفاقس بتاريخ 06/ 02/ 2017 تحت عدد 59784 189
* مسؤولية البنك–حجّية المناشير الصادرة عن البنك المركزي: قرار تعقيبي عدد 1549.2013 مؤرّخ في 16 ماي 2013 206
* عدم وفاء المدين بإلتزاماته الواردة ببرنامج الإنقاذ يُعطي للدائن الحق في جبر مدينه على الأداء – طلب إبطال برنامج الإنقاذ يمثل جزاء عدم تنفيذه : قرار تعقيبي عدد 31193.2015 مؤرّخ في 12 ماي 2016 226
* برنامج الإنقاذ بمواصلة نشاط بنفسها لايخضع للإشهار بالرائد الرسمي ممّا يستوجب إحتساب أجل الاستئناف بداية من تاريخ صدوره: قرار تعقيبي عدد 73081.2012 مؤرّخ في 09 أكتوبر 2012 235
* المحكمة المستوجب رفع طلب إبطال برنامج الإنقاذ لديها هي تلك المتعهّدة بملف التسوية القضائية : قرار تعقيبي عدد 1934.2013 مؤرّخ في 16 جوان 2014 243
* تحمّل البنك بواجب النصح – دور الحريف في إدارة أمواله: قرار تعقيبي عدد 73983.2012 مؤرّخ في 12 جانفي 2013 250
* الأحكام القابلة للإستئناف في قانون إنقاذ المؤسّسات: قرار تعقيبي عدد 2831.2013 مؤرّخ في 13/ 02/ 2013 260

* دعوى سحب الفلسة : قرار تعقيبي عدد 60808.2011 مؤرّخ في 17/ 01/ 2017 268
* دعوى سدّ العجز: قرار تعقيبي عدد 81449.2012 مؤرّخ في 21/ 04/ 2014 277
* تكييف العمل الصّادر عن حجرة الشورى بالمحكمة الإبتدائية في إطار ملف تسوية قضائية إن كان إذنا قضائيا أو حكما ومدى قابليته تبعا لذلك للطعن فيه بالاستئناف : قرار تعقيبي عدد 9899.2014 مؤرّخ في 13/ 11/ 2014 294
* إنهاء العقود بطلب من المتصرّف القضائي : قرار تعقيبي عدد 69651.2011 مؤرّخ في 23/ 04/ 2013 291
* إنقاذ المؤسّسة كان على طريق كراء الأصل التجاري-المتسوّغ لم ينفّذ إلتزاماته- برنامج الإنقاذ يمرّ حتما عبر فسخ عقد الكراء: قرار إستئنافي صادر عن محكمة الاستئناف بصفاقس بتاريخ 08/ 05/ 2017 تحت عدد 65769 300